



الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري
ΑΥΤΟΡΙΤΗΤΑ ΕΠΙΧΕΙΡΗΣΙΑΚΗ ΕΠΙΧΕΙΡΗΣΕΩΝ
Haute Autorité de la Communication Audiovisuelle

(<https://www.haca.ma>) منشور على Haute Autorité de la Communication Audiovisuelle

الرئيسية > قرار "م.أ.ت.س.ب" رقم 43-16

[A [1] +A [1]

قرار "م.أ.ت.س.ب" رقم 43-16

13 أكتوبر 2016

قرار "م.أ.ت.س.ب" رقم 43-16

الصادر في 11 محرم 1438 (13 أكتوبر 2016)

المتعلق ببرنامج "بكل وضوح" الذي تبته

شركة « AUDIOVISUELLE INTERNATIONALE »

المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري،

بناء على القانون 11-15 المتعلق بإعادة تنظيم الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، الصادر الأمر بتنفيذه بالظهير الشريف رقم 1.16.123 بتاريخ 21 من ذي القعدة 1437 (25 أغسطس 2016)، خصوصا المواد 1 و3 (المقطع 1) والمادة 4 (المقطع 9) و22 منه ؛

وبناء على القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري، كما تم تعديله وتتميمه، خصوصا المادتين 3 و8 منه ؛

وبناء على دفتر تحملات شركة "Audiovisuelle internationale"، خصوصا المواد 6 و1.7 و10 و2.34 منه ؛

وبناء على قرار المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري رقم 46.06 الصادر في 04 رمضان 1427 (27 شتنبر 2007)، والمتعلق بقواعد ضمان تعددية التعبير عن تيارات الفكر والرأي في خدمات الاتصال السمعي البصري، خصوصا المادة 2 منه ؛

وبناء على قرار المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري رقم 33-16 بتاريخ 16 شوال 1437 (21 يوليو 2016) المتعلق بضمان التعددية السياسية في خدمات الاتصال السمعي البصري خلال الانتخابات التشريعية العامة لسنة 2016، خصوصا المادتين 2 و3 منه؛

وبعد الاطلاع على الوثائق المتعلقة بالدراسة التي أعدتها المديرية العامة للاتصال السمعي البصري ؛

وبعد المداولة:

حيث سجلت الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، في إطار التتبع المنتظم للبرامج التي تبثها الخدمات السمعية البصرية، ملاحظات بخصوص حلقة يوم 14 شتنبر 2016 من برنامج "بكل وضوح" الذي تبته الخدمة الإذاعية "ميد راديو" التابعة لشركة "Audiovisuelle internationale"، المخصصة لموضوع "المظاهر المخادعة" التي عبّر خلالها ضيف البرنامج السيد "مامون مبارك الدريبي" عن رأيه، لمدة 11 دقيقة و38 ثانية، بشأن تصريح للسيد نبيل بنعيد الله الأمين العام لحزب التقدم

وحيث تنص المادة 8 من القانون 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري على أنه : " ... : ...

... 2 و3 و4 ...

... ..

... ..

... ..
... ..
... ..

وحيث إن المادة 10 من دفتر تحملات المتعهد تنص على أن " ...
... ..
... ..
... ..

وحيث إن قواعد ضمان التعبير عن تعددية تيارات الفكر والرأي في خدمات الاتصال السمعي البصري المنصوص عليها في قرار المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري رقم 06-46 تنص في المادة الثانية على ما يلي : " ...
... ..
... ..
... ..

وحيث إن المادة 6 من دفتر التحملات تنص على أن " ...
... ..
... ..

وحيث إن المادة 1.7 من دفتر التحملات تنص على أنه : " ...
... ..
... ..

وحيث إن الخطاب الذي تضمنه البرنامج والذي جاء على لسان ضيفه، خلال الحلقة السالفة الذكر، مرتبط أساسا بالتعليق عن رأي عبّر عنه فاعل سياسي في إطار استجواب صحافي، إذ يتضح أن جل التعليقات ذهبت في اتجاه ينتقد الرأي المعبر عنه في سياق لم يبين أن تلك التعليقات تشكل آراء شخصية للضيوف، ودون تدخل من منشطة البرنامج لتمييز ذلك، وفق ما تقتضيه المسؤولية التحريرية والتحكم في البث ؛

وحيث إن الصحافية لم تعمل على التحكم في البث وضمن توازن الخبر حين الإخبار عن موضوع نزاعي والحرص على أن يكون التعليق على الوقائع والأحداث متجردا وخاليا من كل مبالغة أو استخفاف؛

وحيث إن المقتضيات القانونية المؤطرة لضمان التعبير عن تعددية تيارات الفكر والرأي تنص على ضرورة سهر المتعهد على احترام التعددية كلما استلزمت ذلك طبيعة ونوعية البرامج والمواضيع التي يقترحها هؤلاء على الجمهور ؛

وحيث إن البرنامج، وإن كان برنامجا غير إخباري، وتطرق بشكل عرضي وجزئي لموضوع سياسي، إلا أن طبيعة الموضوع كانت تستلزم إتاحة الرأي والرأي الآخر للمستمع، خصوصا أن البرنامج بحكم طبيعته غير الإخبارية يصعب من خلاله التعبير عن الرأي المخالف إزاء نفس الموضوع في حلقة أخرى؛

وحيث إن المتعهد لم يحترم المقتضيات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالتحكم في البث وضمن التوازن والتعبير عن تعددية تيارات الفكر والرأي.

